

القطاع السياحي في الجزائر الواقع والتحديات

رجراج الزوهير

جامعة البليدة 2 - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

rajrajzouhir@yahoo.com

ملخص: في هذه الورقة البحثية حاولنا البحث عن أسباب تأخر تنمية القطاع السياحي، وما تتوفر الجزائر على طاقات سياحية لا نظير لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، لقد نوصلت الدراسة إلى إستخلاص أن في الجزائر لاتستند عملية التنمية السياحية على مجموعة من النشاطات المخططة في إطار استراتيجية تنمية شاملة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، عدم اعتماد قطاع السياحة كقطاع استثماري ومولد لفرص العمل ضعف الإدارة والخطط والقوانين والتشريعات العامة والخاصة في قطاع السياحة و ضعف المؤسسات السياحية العامة والخاصة والأهلية والضعف التنظيمي العام.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية، الموارد السياحية، الخطط و الإستراتيجية، الاستثمار السياحي

In this paper we tried to find the reasons for the delay in the development of the tourism sector, And the availability of Algeria on the potential of tourism unparalleled in the Mediterranean Basin. The study concluded that in Algeria, To tourism development is not based on a set of planned activities Within the framework of a comprehensive development strategy with its economic, social sector and generator of jobs Weak management, plans, laws and general and cultural dimension, The non-adoption of the tourism sector as an investment private legislation in the tourism sector Weakness of public and private tourism institutions, eligibility and general organizational weakness.

Keywords: tourism development, tourism resources, plans and strategy, tourism investment.

1. مقدمة:

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر في ذلك من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السواح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات، ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السواح . و الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة الاستثمار العقلاي في هذا القطاع وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاي للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها إثر الفاعلية في الميدان السياحي.

وتسعى الجزائر لتحقيق ذلك بإعطاء قطاع السياحة الدور الديناميكي في تحريك عجلة التنمية و الدفع به بعد فترة سبات دامت سنين طويلة لأسباب تاريخية و سياسية معروفة.

و بغرض التفعيل المحكم لهذا القطاع الحيوي، تم وضع خطة تنموية و برنامج عملي شامل على المدى المتوسط والطويل 2015-2019 يطمح إلى تلبية الطلب الداخلي و الخارجي في آن واحد، و إلى تعيين المقاييس و الأهداف المنشودة من حيث الكمية و النوعية و إلى تشجيع الاستثمارات اللازمة لبلوغها. وتسعى الجزائر اليوم إلى إعطاء فرصة لجماعات محلية لتمول نفسها بنفسها وبأبي القطاع السياحي أثر ذلك نموذج حقيقي للتنفيذ ذلك وفي هذا السياق يجدر بنا التساؤل عن واقع قطاع السياحة في الجزائر وما هي الرؤية المستقبلية للدولة لهذا القطاع الحيوي حتى يصبح مقصدا سياحيا ذا مكانة عالمية وإقليمية عالية ينمو بشكل مستدام ؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى العناصر التالية:

أولا: قراءة لواقع قطاع السياحة في الجزائر وبوادر إنجاحه.

ثانيا: خطط وإستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر

ثالثا: مشكلات و تحديات التنمية السياحية في الجزائر.

أهداف البحث:

يهدف البحث وبشكل أساسي إلى:

- 1- دراسة لواقع السياحة في الجزائر وأسباب تأخره.
- 2- التركيز على إستراتيجية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني.
- 3- تقديم المقترحات والتوصيات والتي يمكن أن تساعد في وضع الحلول المناسبة لتنظيم قطاع السياحة.

منهجية البحث:

سعى الباحث إلى تحقيق أهداف البحث من خلال التحليل الوصفي، حيث تم وصف الحالة من خلال

دراسة للواقع و الإطلاع على المراجع السابقة المتعلقة بموضوع البحث والتي تعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتنمية الاقتصاد الوطني

1. دراسة لواقع قطاع السياحة في الجزائر وبوادر نجاحه:

سعت الجزائر ولا زالت تسعى إلى تنمية النشاط السياحي و الدفع به بعد فترة طويلة لأسباب تاريخية وسياسية معروفة ، ولهذا من الضروري الإطلاع على بعض الإحصائيات لهذا القطاع وما يتوفره من قدرات.

1.1 قراءة إحصائية لواقع قطاع السياحة في الجزائر :

تتوفر الجزائر على طاقات سياحية لا نظير لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل وفي الجنوب الكبير الذي يبهز الزوار بجماله وتنوعه فاخترار في السابق اقتصاد مخطط في بداية السبعينات لم يشهد قطاع السياحة تطورا كبيرا، فكان أغلب السواح في تلك المرحلة يتمثل في: (رحاني، 2006، ص21)

- مغاربة بنسبة 44 % ؛
- الجزائريين المقيمين بالخارج يمثلون 39.4 % من الزوار في حين أن الأوربيين يمثلون 13.3 % جلهم فرنسيون بنسبة 2.7 % ؛

وبدأ الوضع يتغير منذ وضع استراتيجية تنموية تهدف إلى بعث سياحة كبديل مولد لمناصب الشغل والثروات بالنسبة للبلاد وخاصة في السنوات الأخيرة ، فقد أظهرت بيانات وزارة السياحة لعام 2003م ، أن عدد السياح الأجانب في الجزائر ارتفع بنسبة 4.09 % عام 2001م إلى ما يعادل 196229 سائحا مقارنة ب 17553 خلال عام 2000 وذلك بتصدر الفرنسيين بإجمالي 70880 سائحا بما يمثل 36 % من المجموع ويليهم التونسيون الذي وصل عددهم 33607 سائح واحتل القادمون من جمهورية مالي المركز الثالث بإجمالي 9244 سائحا وبلغ عدد الايطاليين 8260 سائحا يليهم الليبيون ب6983 والألمان ب6444 والإسبان ب 4585 ، ولم يتسنى معرفة حجم الإيرادات

وقد أكدت وزارة السياحة أن الزيادات المعتبرة التي سجلت في نسبة قدوم السواح إلى الجزائر في السنوات الأخيرة أدت إلى ارتفاع مداخيل السياحة بالعملة الصعبة كما سجل قدوم 222414 سائح خلال الثلاثي الأول لسنة 2003م بزيادة 11.76 % مقارنة بالثلاثي الأول لسنة 2002م وقد أكد وزير السياحة من أن سنة 2003 سجلت قدوم أكثر من مليون و166 ألف سائح وهو عدد يفوق بنسبة 15 % عدد السواح الذين قدموا على الجزائر سنة 2002 التي شهدت دخول 966 ألف سائح وبالنسبة للمداخيل بالعملة الصعبة فقد حقق توافد السياح سنة 2003 دخول 160 مليون دولار بزيادة 17 % مقارنة بمداخيل 2002 التي قدرت ب133 مليون دولار للخزينة الجزائرية . إن مداخيل سنة 2002 بالعملة الصعبة كانت قد سجلت بدورها نسبة ارتفاع بلغت 33.7 مقارنة بمداخيل 2001 التي بلغت قيمتها 95.5 مليون دولار :

وتتوقع وزارة السياحة إرتفاع عدد السواح من بينهم 2 مليون أجنبي في آفاق 2019 مشيرة إلى عدد الإستثمارات المتوقعة في الافق لاسيما على مستوى طاقات الايواء حيث في هذا السياق تم التطرق الى انجاز ل55 ألف سرير جديد لسنة 2017 م و60 ألف سرير في حدود 2018 أي بمجموع 190 ألف لتلبية الطلب ، وفي هذا الشأن تؤكد الوزارة على أن ينبغي على القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبمشاركة المجتمع المدني العمل على إطلاق حركة السياحة و الترويج لها لسد الحاجة المتزايدة إلى منتج سياحي تنافسي من جهة و إلى الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي و تحسين الظروف المعيشية المحلية من جهة ثانية والى إدماج قطاع السياحة ضمن استراتيجية مستدامة شاملة للبعدين الاجتماعي- ثقافي و الاقتصادي ، تحافظ على توازن متواصل بينهما داخل المحيط الطبيعي الذي يجوبهما(مفهوم التنمية المستدامة) من جهة ثالثة . بمعنى، أنها تدعو السياسات التنموية عامة و البرامج العملية النابعة منها إلى حسن تدبير مجموعة معقدة من المصالح و الرهانات المتضاربة و الضغوط و التحديات المتباينة بهدف توفير أسباب الحياة الكريمة و الصحة للإنسان بمختلف مكوناته الحضارية و تنمية القطاع السياحي .

2.1 واقع العمل داخل وزارة السياحة بالتنسيق مع المجتمع المدني والقطاع :

مرت الجزائر بتأثيرات أمنية وسياسية وإقليمية ضاغطة بين عامي 1988 و2000 وقد تسبب هذا الواقع في انحسار حركة السياحة الأوروبية إلى المنطقة الجنوبية من إقليم الجزائر عموماً في تلك الفترة - مقابل تنامي السياحة المغربية قى كل من - تونس والمغرب كمقصد تقليدي للسياحة العربية المغربية .

نتيجة لذلك تركز الاهتمام في تلك الفترة على الترويج للسياحة منطقة الجنوب ولبعض الأقاليم فقط ، وبعد عودة الإستقرار والأمن تعمل وزارة السياحة تحت رعاية و إشراف الحكومة المركزية على إعادة هيكلة القطاع السياحي الحكومي والخاص من خلال إطلاق بني إدارية جديدة في الوزارة وإحداث غرف السياحة.

ونتيجة لتحسن الأحوال الأمنية منذ 2000 م (رغم استمرار التوتر في بعض المناطق الداخلية والهضاب العليا) فقد تم القيام بجهود ترويجية كثيفة أثمرت في استعادة القدوم الأوروبي السياحي، كما تم الإقلاع بالاستثمار السياحي في عام 2008 .

أصبحت تنمية القطاع السياحي في الجزائر تشكل أولوية من بين أولويات الدولة التي تزعم تنفيذ هذا الخيار تبعا لخطة إستراتيجية تركز على ترقية عدة أقطاب سياحية. فلا من دراسة تعنى بالقطاع السياحي في الجزائر إلا و تكشف على مؤهلاتها الطبيعية العديدة المتمثلة في امتداد مساحة البلاد و تباين مناخها و ثراء تراثها الطبيعي و الثقافي و الفني مما يسمح بممارسة شتى النشاطات السياحية و الترفيهية و مواصلتها طول السنة .(قرزيز،2006،ص35)

الواقع أن الجزائر شرعت في تنمية القطاع السياحي و وضع مخطط لتدعيمه منذ ما يقارب ثلاثة عقود - ابتداء من سنة 1988 - رغم ما واجهته من ظروف داخلية، سياسة و اقتصادية معاكسة و ما نتج عنها من افتقار للأمن و الاستقرار و قلة التنظيم و ضعف الإمكانيات التقنية و المادية . و عادت لتنفذه ابتداء من سنة 2002، وهي تطمح اليوم إلى وضع سياسة تنموية شاملة تتكفل بها الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني حتى تبلغ غايتها من سد الحاجة المتزايدة إلى منتج سياحي تنافسي من جهة و إلى الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي و تحسين الظروف المعيشية المحلية من

جهة ثانية. في هذا الإطار، تلعب الدولة و المؤسسات العمومية دور المنسق و المنظم و المشرف أو المدير العام و تفتح مجال الاستثمار للممولين الخواص تبعا للمخطط التالي (أحمد عروءة، 2006، ص2)

على المستوى الوطني :تحدد الحكومة الإطار القانوني الذي يرمى القطاع بحيث يسمح و يشجع التشاور ما بين المؤسسات سيما تلك الساهرة على ترقية الحرف التقليدية والحفاظ على التراث الثقافي و الطبيعي .

على مستوى القطاع :تساهم وزارة السياحة في الحفاظ على الموارد الطبيعية و مراقبة النشاط و الخدمات السياحية من حيث الكمية و النوعية.

على المستوى الجهوي :يتم إعداد مخطط سياحي جهوي منسق يعين المشاريع السياحية حسب المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية و الثقافية الجهوية و يضع برنامجا لتكوين الموارد البشرية و تطوير نشاط الإعلام و الاتصال داعيا المجتمع المدني إلى المشاركة فيها و ذلك محاولة منه للتغلب على بعض تحفظات السكان المحليين المتخوفين من النشاط السياحي و آثاره السلبية على حياتهم اليومية و هو يتسبب مثلا في طلب متزايد للموارد المائية و في ارتفاع الأسعار خلال الموسم السياحي مما يجب الانتباه إليه و حسن تديره مقدما.

لهذا الغرض يرمي المخطط الوطني للتهيئة السياحية إلى تلبية حاجيات و تطلعات الفئة الشابة من السكان خاصة و هي الأكثر تضررا من الحرمان و الكبت، إلى جانب الحفاظ على المحيط الطبيعي الثقافي. لكنه يعمل أيضا على تنمية القطاع السياحي لكونه يسمح بتجنيد الأموال بالعملة الصعبة و بإنشاء مناصب شغل كثيرة .(الحلبي والنوار، 2008، ص67).

يتم إذا تنفيذ هذا المخطط بناء على ترقية المؤهلات الطبيعية و الثقافية و الحضارية و الحفاظ عليها في نفس الوقت .لذلك اقترحت الوزارة المعنية بعض المحاور الأساسية لتنمية سياحية مستدامة تتمثل في:

-خلق مناصب عمل خصوصا على مستوى الجماعات المحلية التي تساهم بشكل مباشر و فعال

في التوازن و التنسيق الجهوي والإقليمي ؛

- تنويع الأنشطة السياحية و تحسين خدماتها كما ونوعا حسب الطلب ،وحسب المعايير الدولية المتعارف عليها والتي تركز أساسا على البعد الثقافي والبيئي والطبيعة الجيولوجية للمنطقة؛

في هذا السياق، تتكفل وزارة السياحة بالتنسيق بين بعض الاهتمامات و المشاريع المتعلقة ب:

✓ التنمية الاجتماعية-الإقتصادية و استغلال التراث الثقافي و الموارد الطبيعية و البشرية بما في ذلك المواقع الطبيعية النادرة التي تحتاج إلى رعاية خاصة.(عروءة، 2006، ص2).

✓ حسن تدبير و اختيار الهياكل و الترتيبات العمرانية السياحية .

✓ اتخاذ الإجراءات المناسبة لترقية التقاليد الشعبية و الحرف التقليدية و الحفاظ عليها .

✓ تحديد دور المستثمرين و الجمعيات الغير حكومية و كل مشارك مباشر أو غير مباشر في النشاط السياحي .

✓ كيفية تحسيس و إسهام السكان المحليين .

✓ التعاون الجهوي و الدولي .

✓ أساليب إشراك وسائل الإعلام و النشاط الجمعي .

ثم هناك أربعة أقطاب رئيسية يتركز عليها النشاط السياحي في الجزائر و هي تضم عدة مناطق سياحية ذات مؤهلات طبيعية أو ثقافية أو الاثنين معا، هي: (رحاني، 2005، ص45).

• **الجنوب الصحراوي** ، واد مزاب، منطقة أدرار-اليزي و حضيرة الطاسيلي منطقة تامنراست و حضيرة المقار و منطقة تندوف .

• **الحمامات المعدنية الطبيعية** : ، عين فرانين (وهران)، حمام قسنا (البويرة)، حمام شارف (الجلفة)، حمام بوزيان - قسنطينة)، حمام زيد (سوق هراس)، حمام شيقمر (تلمسان)، عين واكة (النعام)، حمام الدباغ، قالملة (حمام قرقور (سطيف)، حمام بوغرة (معسكر) ،حمام الصالحين (بسكرة). حمام ريغة (البليدة) .

• **الساحل** :منطقة القالة و حضيرة قوراية و حضيرة تازة و جزر أجليس برغاية و جزر راشقون و شاطئ تيقزرت و حضيرة شنوي و جزر حبيبة .

• **التراث الثقافي / المواقع الأثرية و التاريخية** :حضيرة الطاسيلي ، تيبازة، الجميلة، تمقاد، قلعة بني حماد، واد مزاب، القصة بالعاصمة .(عروة، 2006، ص3)

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن جميع هذه الأقطاب و المواقع السياحية هي تراث حربي مميز تم اختيارها على أساسه إضافة إلى تجهيزاتها العمرانية و الهياكل السياحية و وسائل الاتصال الموفرة لديها (الطرق و المواصلات).

بالإضافة، هناك خمسة أقطاب سياحية تم تسجيلها في منطقة الصحراء الشاسعة على مقربة من المدن مثل بسكرة، و تامنراست و غرداية و جانت و اليزي. و قد بينت الدراسات الأولية التي أدت إلى ترشيحها، مؤهلات و ميزات سياحية متصلة بنمط العيش الصحراوي و التراث الشعبي و الطبخ التقليدي و الحفلات الشعبية و الحرف التقليدية.

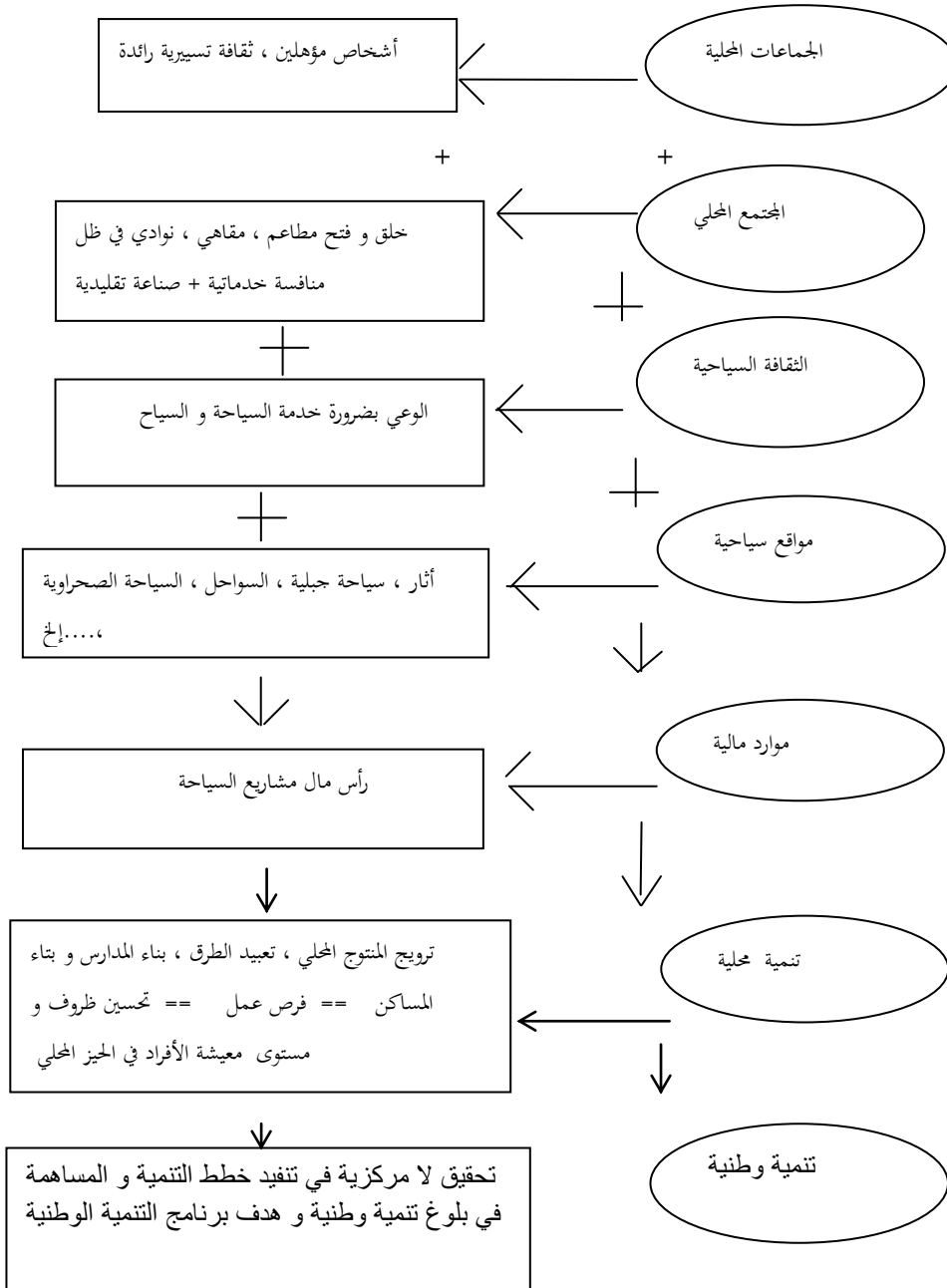
1. 3 دور الجماعات الإقليمية في استغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

ان تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دور كبير في تجسيد طموحات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بتطلعاته وظروفه في ظل واقعه المحلي وانطلاقا من ما يملكه من موارد في حيزه المحليوتأتي الجماعات المحلية أساسا من البلدية في ولوجها الى الاهتمام والسعي وراء تحقيق تنمية محلية و هذا باجتماع عدة عناصر و شروط انسانية كذلك انطلاقا من العنصر البشري فالمادي والمالي واذا كان العنصر البشري يتم اختياره وفق ضوابط سياسية وادارية وكذا معرفية محددة فان الجانب المالي فهو العنصر الاساسي و الدافع للعنصر البشري لترسيم و تنفيذ مختلف الخطط الموضوعية(مخيمر 2005) وتسعى الجماعات المحلية الى البحث وايجاد مصادر تمويل مختلفة وفق ماتزخر به المنطقة في شتى القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وصيد بحري ،حيث تلعب السياحة دورا هاما تجعل للجماعات المحلية مصدرا هاما لتمويل مشاريع التنمية وهذا يقف على ما تملكه هاته المناطق من مواقع سياحية يستقطب السياح داخليا وخارجيا .

ونظرا لهذا الاعتبار الهام فاشترك الفرد واحساسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمته الفعالة في تحقيق هذا المبتغى والمتمثل في كسب عدد أكبر من السواح ، ينبغي أن تولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على الإرث الكبير وكذا كيفية خدمة السائح . وهذا طبعا خدمة لمصالحه التنموية المختلفة وتماشيا مع أهداف الدولة المسطرة في ظل هدف سامي هو بلوغ

تنمية مستدامة والدور الكبير للجماعات المحلية وكذا في ظل التحولات الاقتصادية في العالم والجزائر في ظل انتهاج الاقتصاد الحر وإعطاء أكثر مجال للمنافسة والتركيز على الفرد في تحقيق التنمية. (قرزيز، 2006، ص 111).

والمخطط التالي يبين الدور الكبير للجماعات المحلية والمساهمة في استغلال الموارد السياحية لتحقيق التنمية المحلية المنشودة مع أمثلة توضيحية .



المصدر: قرزيز محمود، " واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي جامعة باتنة 2006م

2. إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر:

تستند عملية التنمية السياحية على مجموعة من النشاطات المخططة في إطار استراتيجية تنمية شاملة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . غير أن الانشغالات الاجتماعية-اقتصادية و العمرانية و البيئية ,والثقافية التي تهمز القطاع اليوم، تشير إلى أن الأمر أكثر تعقيد و أنه يستلزم رعاية شاملة محكمة بحيث لا تظهر معارضة بين مبدأ الترقية المحلية و مبدأ الضيافة و تقاسم المتعة و الرفاهية مع السواح ما دامت العملية لا تحمل في طياتها خطرا مضمرا يهدد التراث الطبيعي و الثقافي المحلي و يعرضه إلى الإزراء و التشويه و التلوث و أخيرا إلى الاستهلاك .

ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة بوضع: (عروة، 2006، ص4)

- ✓ مخطط توجيهي يحدد إطار المناطق المؤهلة و يعين النشاط أو المنتج السياحي الملائم و شروط استغلالها؛
 - ✓ نظام صارم و واضح للتهيئة الإقليمية؛
 - ✓ معايير أو مقاييس لتقييم الموارد البشرية المسيرة للهياكل و النشاطات السياحية؛
 - ✓ مقاييس و قواعد تنظيمية خاصة بالقطاع للحفاظ على نوعية البيئة الطبيعية العامة ؛
 - ✓ مشاركة واسعة من طرف السكان المحليين عند كل مرحلة من مراحل التخطيط و التنفيذ و تسيير الخدمات السياحية؛
- إن المتفق عليه فيما يخص هذه الإستراتيجية هو تطوير السياحة في المدن و في بعض المواقع التاريخية و الأثرية و الطبيعية المتميزة . أما تحسين صورة المدينة فيدعو إلى تحسين ظروف عيش السكان لأن نجاح النشاط السياحي فيها يتوقف إلى حد بعيد على مشاركتهم المنتظمة الفعالة. الواقع أنه ابتداء من العقود الأخيرة شهدت السياحة العالمية في المدن ازدهارا و انتشارا ملحوظين بسبب زيادة سكان المدن. بذلك أصبحت المدينة محل العمل و العيش إضافة إلى كونها محل المتعة و الراحة لكنها تبق ملكا للسكان أولا ثم بعد ذلك موقعا سياحيا. هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بالأحياء التاريخية و الحرف التقليدية في مدينة الجزائر العاصمة على سبيل المثال.

من جهة أخرى، تتجه الإستراتيجية السياحية حاليا إلى إتباع نموذج السياحة البيئية الصحراوية . في هذا الإطار تعتمد الجزائر اعتبار مفاهيم التنمية المستدامة و الحفاظ على المعطيات الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية بتشجيع نشاط سياحي متنوع موافق مع هذا المفهوم .وهي تؤكد ضرورة تشجيع الثقافة و المهارات و الحرف التقليدية المحلية و تشجع السكان المحليين على ترويج منتوجهم التقليدي المحلي كوسيلة لتحسين مستوى عيشهم و لترغيبهم في البقاء في قراهم عوض النزوح إلى المدن أو إلى الخارج. كما ترمي إلى توفير فرص تسويق هذه المنتجات الحرفية التقليدية عن طريق التوزيع الواسع و العرض في الفنادق أو في الأحياء التاريخية السياحية أو في وكالات خاصة تقع داخل إطار المناطق السياحية . كما تشجع النشاطات المكتملة للنشاط السياحي سيما الحرف التقليدية المتصلة بالعمارة باستخدامها في تهيئة و تزيين الفنادق . (عروة، 2006، ص5).

هناك بعض المناطق التي يغلب عليها الطابع الثقافي يكون للحرف التقليدية تواجد واسع و هام فيها في صيغة منتج استهلاكي . أما بالنسبة للمناطق الساحلية ذات النشاط البحري فغالبا ما يكون للحرف التقليدية فيها توظيف معماري

حيث تشرع الجزائر حاليا في إنجاز عدد من الفنادق الفخمة و هي حريصة على إدخال عناصر معمارية و زخرفية تقليدية و مواقع لبيع المنتج الحرفي التقليدي داخلها بالتعاون مع وزارة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الصناعات التقليدية .

2-1 القواعد القانونية و التنظيمية الخاصة بالقطاع السياحي :

من بين أهداف هذه الإستراتيجية التنموية، نذكر ترقية التراث الطبيعي و الثقافي و الحضاري و المساهمة في التنمية و التوازن الجهوي و الحفاظ على البيئة الطبيعية العامة (رحاتي، 2005، ص...). و قد استلزمت هذه المحاور مراجعة أو تسوية بعض النصوص القانونية و تكملة الإطار التنظيمي و تدعيم أو تعزيز أدوات التسيير و الإدارة .

لكن، بفعل إدماج الحرف التقليدية ضمن امتيازات وزارة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الصناعات التقليدية سنة 2003 ، لم تصبح وزارة السياحة مطالبة بمتابعة القطاع سوى بطريقة غير مباشرة و بالتعاون مع الوزارة المذكورة و غيرها من المؤسسات العمومية و الهيئات المهنية المعنية . لذلك فهي تتدبر الإجراءات المناسبة بالتشاور معها فيما يخص الحرف التقليدية و مع وزارة الثقافة فيما يخص التقاليد الشعبية حيث تقام حفلات و مهرجانات و معارض سنوية، وطنية و دولية، تصادف الموسم السياحي مثل ما هو الحال في ولاية غرداية التي تحتضن كل عام مهرجان الزربية المشهور .

من جهة أخرى، يخضع القطاع منذ عهد حديث نسبيا إلى قانون التنمية السياحية المستدامة رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 و هو يقضي بمطابقة تهيئة المناطق السياحية مع قانون التهيئة الإقليمية الشاملة والحفاظ على البيئة و الساحل إضافة إلى قانون الحفاظ و النهوض بالتراث الثقافي المحلي بما فيما ذلك التراث الحرفي التقليدي .

يذكر القانون من بين أهدافه المساهمة في الحفاظ على البيئة و تحسين المحيط المعيشي و ترقية المؤهلات الطبيعية و الثقافية و التاريخية مما يدل على رغبة الوزارة في تطوير السياحة الثقافية المستكشفة للتراث المعماري و الأثري و الحفلات و التقاليد الشعبية و هي جميعها ترتكز أساسا على مجموعة من الحرف و الصناعات التقليدية المحلية. على المستوى الوطني-الإقليمي، يتم تنظيم القطاع بوضع مخطط إقليمي على المدى البعيد (2020). أما على المستوى المحلي فيتم ذلك عن طريق تخطيط عمري عام يخص المناطق السياحية و هي مواقع للتعبير على الأهداف المحددة على المدى المتوسط و القصير مبدأ مركزية الإستراتيجية و تفرع أو لا مركزية التسيير بناء على مخطط عمري شامل يرمي إلى إحياء و ترقية الميزات المحلية. بذلك يصبح للجماعات المحلية دور أساسي يتمثل في تعيين و إحصاء و تقييم و ترويج المهارات الحرفية التقليدية و التراث الثقافي و التاريخي . (راضي، 2006، ص).

يتم تسجيل و تحديد المناطق السياحية بموجب مرسوم رقم 232-88 المؤرخ في 05/11/1988 المتعلق بإنشاء المناطق السياحية. لكن، إلى حد اليوم تفتقد الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و الجماعات المحلية إلى أداة تطبيقية خاصة تسمح بالتحكم في العقار السياحي الذي يهدده التوسع العمراني المتواصل. إذ لا يزال يضيق القطاع مشكل العقار و أثر النشاط السياحي على البيئة الطبيعية و هي أهم التحديات التي تواجه المخططين اليوم و قد أشارت أول الجلسات الوطنية حول آفاق تنمية السياحة و الصناعات التقليدية (1997) إلى صعوبة الحصول و الحفاظ على العقار السياحي و عادت لتطرحه الجلسات الأخيرة (2004) و هي تلح على ضرورة إدارته بأسلوب عقلاني و إدماجه ضمن التهيئة الإقليمية الشاملة بإعداد أدوات إدارية و تخطيطية خاصة تعمل بها الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

نتيجة لتجربة الجزائر و تجربة البلدان الأخرى التي تتمتع بتقاليد سياحية قديمة، يقضي هذا القانون على ضرورة الاستعمال الراشد للعقار السياحي و توافقه مع مخطط التهيئة الإقليمية و الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي مع الإبقاء على الميزات المعمارية المحلية. بمعنى أنه يشير ضمنا إلى ضرورة إحياء بعض الحرف التقليدية المتعلقة بالعمارة مباشرة مثل النقش على الحجر و الرخام و الخزف الملون و الزجاج المعشق و غيرها من الصنائع البنائية التقليدية .

يوضح القانون 03-03 المؤرخ في 03/02/2003 الخاص بالمناطق السياحية حدود المنطقة المرشحة للتهيئة و المواقع الطبيعية التي يجب الحفاظ عليها إضافة إلى برنامج النشاط السياحي المستقبلي الذي يرافقه. بذلك، يعين النشاطات الموافقة مع النشاط السياحي و المكتملة له و النشاط الحرفي التقليدي. داخل إطار هذه المناطق السياحية المميزة يوضح القانون شروط العمارة التي عليها الاستواء من الطابع المعماري التقليدي مما يؤدي إلى إحياء بعض الصناعات البنائية التقليدية كما سبق ذكره. أما الحفاظ على هذه المناطق السياحية فهو من امتيازات الجماعات المحلية أي الولاية و البلديات الملحقة بها. و هي مهمة في غاية الصعوبة علما أنها تقع ضغوط ضخمة على العقار المحلي بفعل التزايد السكاني وتوسع المدن و لا نفوذ حقيقي للبلديات عليها و لا على آثار التلوث المتفشية و التي تصيبها بسبب عدم التحكم الناجع في النشاطات الاقتصادية داخل محيطها فالمنافسة لا تتوقف عند العقار فقط بل و أيضا على الموارد الطبيعية و على الماء بشكل خاص.

2-2 البرنامج العملي الخاص بالمناطق السياحية:

تداركا لهذه المقتضيات، تسعى الجزائر إلى وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية بغية توزيع المناطق السياحية عبر الوطن و يحدد نوع النشاط فيها حسب معرفة أولية سابقة لآثاره الاجتماعية و الاقتصادية والعمرانية والبيئية على المستوى المحلي و الجهوي. يشكل المخطط الوطني للتهيئة السياحية مرجعا أساسيا ومحتوما لكل مخطط عمري لتهيئة المناطق السياحية المسجلة و هو يحتوي على قانون تنظيمي داخلي ووثائق معمارية تعدها الإدارة الخاصة بالقطاع السياحي.

أما البرنامج العملي الذي تم التصديق عليه حديثا في أفق 2015 فيتركز على أربعة محاور هي:

- تغطية العجز في مجال استقبال السواح .
- رفع مستوى الخدمات السياحية إلى المعايير المعمول بها دوليا .
- التكوين، الترويج و الإعلام كأولويات بالنسبة للقطاع .

بالنظر إلى إمكانياتها و مؤهلاتها المحلية، وضعت الجزائر استراتيجية طموحة على المدى المتوسط و البعيد تنص على ضرورة تنمية بعض المجالات السياحية حسب نسبة الطلب الداخلي و الخارجي، و تحديد مستويات النوعية و الكمية التي يجب بلوغها و وضع مخطط استثماري تطبيقي. شرعت الجزائر إذا في وضع مخطط للتهيئة السياحية يضم في أولى مراحلها حوالي 20 منطقة سياحية من بين مجموعة تم تعيينها بطريقة تنظيمية قانونية سنة 1988م. تم آنذاك تعيين 174 منطقة سياحية تفوق مساحتها الإجمالية 47 ألف هكتار . أغلبها، أي 140 منطقة سياحية، يقع داخل 14 ولاية ساحلية شمالية. أما الباقي، فيتنقسم منطقة الهضاب العليا و يشغل حوالي 3.5 ألف هكتار و منطقة الجنوب و يشغل حوالي 9.5 ألف هكتار.(وزارة السياحة، 2013). تتمتع بعض الولايات بالأولوية من حيث التهيئة السياحية و

الاستثمار في هذا القطاع بناء على أهمية وسائل الاتصال و النقل الجوي و البري أو البحري فيها. مثل ما هو الحال بولاية عنابة النموذجية.

كذلك هو الأمر فيما يخص السياحة الصحراوية، حيث أضيفت إلى المنطقتين الموجودتين و هي بسكرة وطولقا، مناطق سياحية جديدة مرشحة لاحتضان مشاريع سياحية هامة مثل منطقة القنطرة و المشونش وجمورة و الحاجب و الشاكة و فم الغرزة ذات المناظر الطبيعية النادرة. كما تم اقتراح ثماني مناطق سياحية أخرى هي في طور الدراسة الأولية. أما في الصحراء فهناك رحلة سياحية عبر ولاية اليزي الاستكشافية للتقاليد الشعبية في المنطقة .

3. المشكلات والتحديات وسبل معالجتها:

أدى الركود الطويل الذي شهده قطاع السياحة بمؤسساته الحكومية والخاصة حتى نهاية التسعينات إلى إضعاف الميزات التنافسية والأداء العام للقطاع، وإلى ظهور نقاط ضعف أساسية فيه، حيث يمكن تلخيصها بما يلي:

- عدم اعتماد قطاع السياحة كقطاع استثماري ومولد لفرص العمل؛
- لضعف الإدارة والخطط والقوانين والتشريعات العامة والخاصة في قطاع السياحة ؛
- ضعف المؤسسات السياحية العامة والخاصة والأهلية والضعف التنظيمي العام ؛

يعتبر انخفاض الطلب على السياحة الداخلية من نقاط الضعف الخاصة بقطاع السياحة وذلك بسبب تدني متوسط الدخل في الجزائر بالإضافة إلى ضعف الوعي بأهمية السياحة على المستوى الفردي والوطني العام. حيث يسبب انخفاض الطلب المحلي للمنتج السياحي الجزائري عدم ردف ودعم السياحة الداخلية لمشاريع وبرامج السياحة الخارجية. ويمكن تصنيف الضعف الحالي في البنية الاقتصادية العامة في دعم الاستثمارات السياحية في جميع أحجامها بأنها من أكثر النقاط إلحاحا لاتخاذ سياسات وإجراءات آنية وفعالة. ولا تعتبر هذه النقطة نقطة ضعف قطاعية بل عامة في بيئة العمل الجزائرية.

أدت الخطط والإجراءات التي تمت خلال السنوات العشرة الأخيرة، إلى تحريك هذا الركود، وتجاوز العديد من النقاط المبينة أعلاه، وإلى حيوية أكبر في البيئة السياحية، مما ولد الحاجة إلى فعالية أكبر، تتحقق من خلال تطوير الإدارة والتخطيط والقوانين والتشريعات وغيرها.

1.3 الاستثمارات السياحية:

تدل تقارير على أن (منطقة الجنوب الصحراوي- المقار، والطاسيلي خاصة) قد شهدت المنطقة في عام 2010 قفزة نوعية في مفهوم الاستثمار السياحي حيث تركزت فيها 35% من الاستثمارات الموضوعة في الخدمة و 65% من الاستثمارات قيد الإنشاء فبلغ عدد الأسرة الفندقية الموضوعة في الخدمة لغاية عام 2007 / 55000 سرير / و الأسرة الفندقية قيد الإنشاء و المتوقع إدراجها في الخدمة العامة عام 2013 / 60000 سرير/ و بالتالي ينتج العدد الكلي 190000 سرير و قيمة الاستثمارات الموضوعة في الخدمة و الاستثمارات قيد الإنشاء إلى 50 مليون دينار جزائري و هذا ما يعكس تزايد واضح في الطلب السياحي و الحاجة لمنشآت أكثر و بالتالي ضرورة تحقيق زيادة أكبر

لمتطلبات زيادة عدد السياح و الذي يبلغ 7% سنوياً إن الإسراع بإنجاز مخطط إقليمي شامل يكفل و ضع مخطط استعمالات أراضي يضمن الحفاظ على مقومات هامة و عناصر الجذب كالمناطق الأثرية و التاريخية و السياحية و استثمارها وفق الخطط السياحية و تحقيق التوزيع الجغرافي المتوازن لكافة الأنشطة (سكن - سياحة - صناعة - زراعة) و الربط و التنسيق بين تلك الأنشطة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

2.3 الرؤية المستقبلية:

أن تكون الجزائر مقصداً سياحياً ذا مكانة عالمية وإقليمية عالية ينمو بشكل مستدام. وأن تساهم السياحة كصناعة إستراتيجية في تحسين الميزات التنافسية العامة للاقتصاد الوطني كتنمية المهارات والمعارف للموارد البشرية، وفي تحسين البيئة الاقتصادية، ورفع حس الضيافة والحفاظ على التراث الوطني، وتحقيق تنمية متوازنة للمناطق مع تطوير وتحسين صورة الجزائر.

استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية أن تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. تم آنذاك تعيين 174 منطقة سياحية تفوق مساحتها الإجمالية 47 ألف هكتار . أغلبها، أي 140 منطقة سياحية، يقع داخل 14 ولاية ساحلية شمالية. أما الباقي، فيتقاسم منطقة الهضاب العليا و يشغل حوالي 3.5 ألف هكتار و منطقة الجنوب و يشغل حوالي 9.5 ألف هكتار.

تتمتع بعض الولايات بالأولوية من حيث التهيئة السياحية و الاستثمار في هذا القطاع بناء على أهمية وسائل الاتصال و النقل الجوي و البري أو البحري فيها. مثل ما هو الحال بولاية عنابة النموذجية. كذلك هو الأمر فيما يخص السياحة الصحراوية، حيث أضيفت إلى المنطقتين الموجودتين و هي بسكرة و طولقا، مناطق سياحية جديدة مرشحة لاحتضان مشاريع سياحية هامة مثل منطقة القنطرة و المشونش و جمورة والحاجب و الشاكة و فم الغرزة ذات المناظر الطبيعية النادرة(رحاني، 2005، ص87). كما تم اقتراح ثماني مناطق سياحية أخرى هي في طور الدراسة الأولية. أما في الصحراء، فهناك رحلة سياحية عبر ولاية اليزي الاستكشافية للتقاليد الشعبية في المنطقة .

4. خاتمة:

نستخلص من دراستنا هذه أن قطاع السياحة في الجزائر عان كثيرا من تفوق شبه مطلق للموارد النفطية ولا يزال كذلك رغم الجهود القائمة . لذلك لم يحظ بالاهتمام و العناية الكافية وهو اليوم يتطلب تنمية حذرة تعود على السكان المحليين بالفائدة و لا تعرضه للإتلاف. وتنمية القطاع السياحي اليوم أصبحت ضرورة حتمية، وأكد أن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة دائما خاصة في القطاع الاقتصادي على الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي، زراعي، بشري، سياحي) ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله والسياحة مرتبطة بفكر الوعي

لدى أفراد المجتمع مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية وهي بدورها أهداف التنمية المنشودة هذا ما يجعلنا نفكر في منظومة مجتمعية على الأمد البعيد تجسيدا للبعد السامي للتنمية المستدامة .

أما السياحة فتبقى أهم وسيلة إن لم نقل الوسيلة الوحيدة لتسويق المنتجات الحرفية التقليدية التي رافقت القطاع السياحي في تدهوره سنين و هي اليوم تطمح إلى مرافقته في مشروع التنمية المستدامة. ويستند القطاع السياحي إلى حد بعيد على التراث الثقافي و الطبيعي الذي يشكل في أغلب الأحيان أهم ثروة محلية. وهو يعني بترويج و ترقية المؤهلات الطبيعية و الثقافية و تطوير وسائل النقل و الاتصال والاستضافة و مرافق الترقية و الراحة. يتم هذا النشاط السياحي عبر أربع عمليات هي الإنتاج و التوزيع و النقل و الاستهلاك و هي بحاجة إلى تجنيد أموال هامة و تؤدي إلى إنشاء مناصب شغل عديدة.

اقتراحات :

-إنجاز مخطط إقليمي شامل يكفل و ضع مخطط استعمالات أراضي و يضمن الحفاظ على مقومات هامة و عناصر الجذب كالمناطق الأثرية و التاريخية و السياحية و استثمارها وفق المخطط السياحية و تحقيق التوزيع الجغرافي المتوازن لكافة الأنشطة (سكن - سياحة - صناعة - زراعة) و الربط و التنسيق بين تلك الأنشطة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛

- فتح مجال الاستثمار للخوادم، وهذا لا يعني تخلي المؤسسات العمومية عن مهمتها الحقيقية سيما فيما يتعلق وضع القوانين و القواعد المرجعية التي تسمح بتقييم و تنفيذ و تنسيق البرامج الوطنية و الجهوية و المحلية و تكوين الموارد البشرية المسيرة للقطاع السياحي المستدام؛

- زيادة إمكانيات الاستضافة، تجديد و ترقية الفنادق الموجودة و تنوع العرض السياحي و تحسين الصورة السياحية من خلال إعداد الكادر الفني و المشاركة الشعبية بأعمال التنمية و الاهتمام بتنسيق الجهود المبذولة من كافة الجهات المعنية؛

-ترويج و ترقية المؤهلات الطبيعية و الثقافية و تطوير وسائل النقل و الاتصال والاستضافة و مرافق الترقية و الراحة؛

5. قائمة المراجع:

1. أحمد عروة نجاة " توظيف الحرف التقليدية في القطاع السياحي في الجزائر " ملتقى دولي حول السياحة-2006 جامعة بسكرة ، الجزائر.
2. قرزيز محمود " واقع القطاع السياحي في الجزائر و دوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية " الملتقى الدولي حول : تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، 2006، جامعة باتنة.
3. كمال الحلي - محمد الوتار " التنمية المستدامة مدخل للحفاظ على البيئة العمرانية " عمان ، البتراء ، العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية 2008.
4. نادية راضي عبد الحليم - دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية) عدد خاص كلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات (المجلد الواحد والعشرون ، العدد الثاني، ديسمبر 2006.

- 5.د.مخيمر، عبد العزيز جميل، دليل المدير العربي في التخطيط الاستراتيجي (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 .
- 6 القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الخاص بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم .
- 7.القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 الخاص بالحفاظ و ترويح الساحل.
- 8.القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 الخاص بالحفاظ على التراث الثقافي.
- 9.المادة 2 من قانون التنمية السياحية المستدامة رقم 03-01 المؤرخ في 17/02/2003.
10. المرسوم رقم 75-03 المؤرخ في 24 فبراير 2003 الخاص بتحديد امتيازات وزارة السياحة
- 11.رحاتي رياض، السياحة و مفهوم الاستدامة، وزارة السياحة، ورشة خاصة بالبيئة و السياسات القطاعية، الجزائر 21 نوفمبر 2005.
- 12.وثائق وزارة السياحة الجزائرية.
13. مرسوم رقم 88-232 المؤرخ في 05/11/1988 المتعلق بإنشاء المناطق السياحية.